ORCHID PROJECT

28 TOO MANY
FGM...
let's end it.

بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في موريتانيا

تقرير موجز

شباط/ فبراير 2023

النتائج والمؤشرات الرئيسية[1]

معدل الانتشار: بلغ معدل انتشار بتر الأعضاء التناسلية للأنثى بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاما 63.9 ٪.

التوزع الجغرافي: تقع المناطق (الولايات) ذات أعلى معدل انتشار في الجنوب والجنوب الشرقي.

الفئة العمرية: تم قطع 58.4% من النساء قبل سن 5؛ 40.7% من النساء لا يعرفن متى تم قطعهن.

النوع: 'القطع مع إزالة القطعة اللحمية' هو النوع الأكثر ممارسة في بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.

الوسيلة: نفذت حوالي 78.8% من حالات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى على أيدي ممارسين تقليديين.

المواقف: يعتقد 38.4٪ من النساء و49.4٪ من الرجال ما بين 15 و49 عاما أن بتر الأعضاء التناسلية للأنثى ينبغي أن يستمر.

مؤشر التنمية البشرية: 158 من أصل 189 بلدا (2022)

التصنيف على مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمساواة بين الجنسين: 135 من أصل 144 بلدا (2022)

تعداد السكان: بلغ عدد السكان 4.903.483 نسمة (حسب تعداد 15 أيلول/سبتمبر2022)، بمعدل نمو 1.99٪ (حسب تقييم 2022).

معدل وفيات الرضع: 51 حالة وفاة لكل 1.000 ولادة حية (2022)

معدل وفيات الأمهات: 766 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية (2017)

.نسبة محو الأمية :53.5 %من مجموع السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما وأكثر يمكنهم القراءة/ الكتابة

معدل انتشار بتر الأعضاء التناسلية للأنثى

تقع المناطق ذات أعلى معدل انتشار لبتر الأعضاء التناسلية للأنثى في الجنوب والجنوب الشرقي: الحوض الغربي (93.7٪ من النساء في الفئة العمرية 15-49 سنة)، تكانت (88.2٪) وغيديماغا (84.6٪). بينما تقع المنطقة ذات معدل الانتشار الأدنى، وهي الترارزة، في الغرب (17٪). يشيع بتر الأعضاء التناسلية للأنثى أكثر بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاما واللاتي يعشن في المناطق الريفية بنسبة 77.1٪، مقارنة بنظيراتهن في المناطق الحضرية حيث بلغت النسبة 51.3%.

يرتبط معدل الانتشار عكسيا بمستويات تعليم المرأة وثروتها[2]

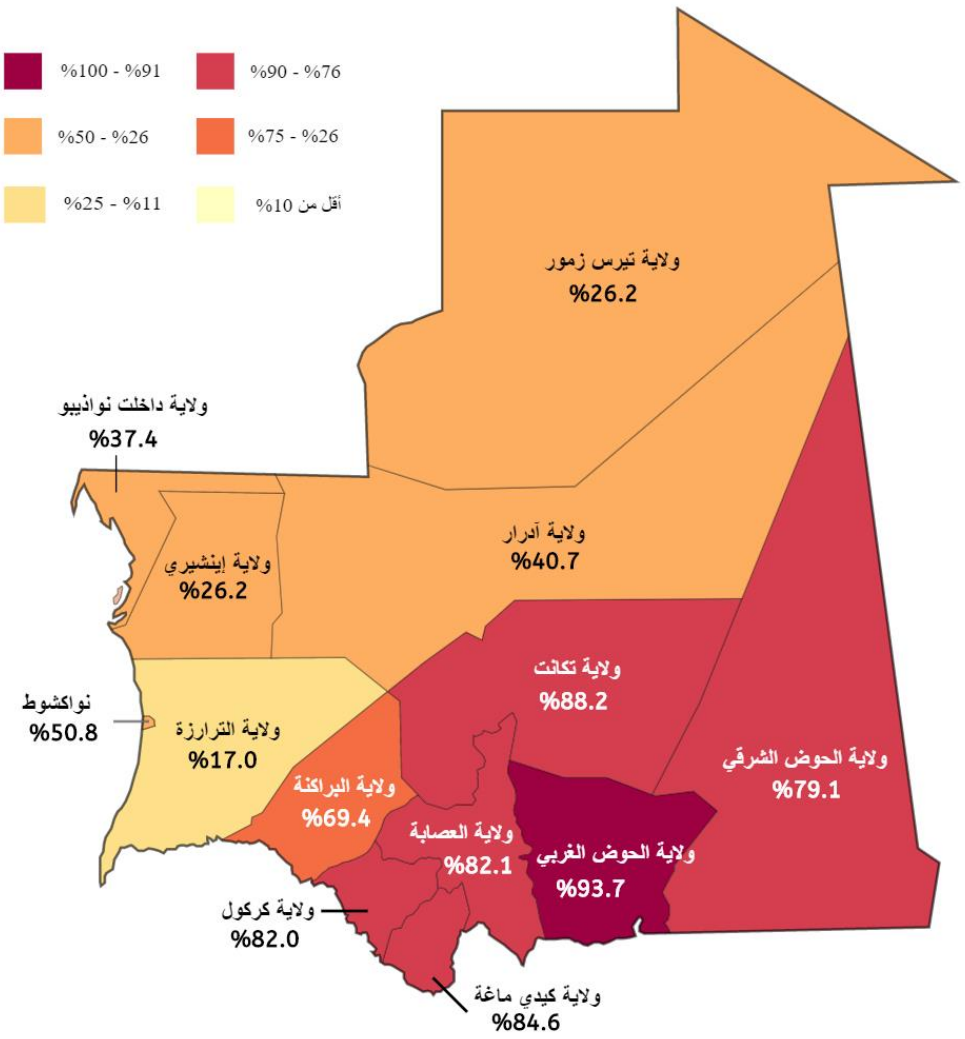

معدل انتشار بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في موريتانيا حسب الولايات

© [تو ماني [جزء من أوركيد بروجكت المصدر: الدراسة الاستقصائية الصحية و الديموغرافية 2021/2019

بين المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2011 أن 89.5% من النساء اللاتي يعشن في أسر لغتها الرئيسية السوننكية، كن قد خضعن لبتر الأعضاء التناسلية للأنثى، مقارنة ب 79% من النساء اللاتي يتكلم أرباب أسرهن اللغة البولارية، و68.3% من النساء اللاتي يتكلم أرباب أسرهن اللغة العربية و15.7% من النساء اللاتي يتكلم أرباب أسرهن اللغة الوُلوفية.[3]

اتجاهات معدل انتشار بتر الأعضاء التناسلية للأنثى

بين 2016 و20/2019، انخفض معدل الانتشار الإجمالي بين النساء في الفئة العمرية 15-49 عاما من 66.6 % إلى 63.9 %،[4] لكن هذا المعدل وحده قد لا يعكس بشكل كامل التقدم الذي تم تحقيقه في السنوات الأخيرة.

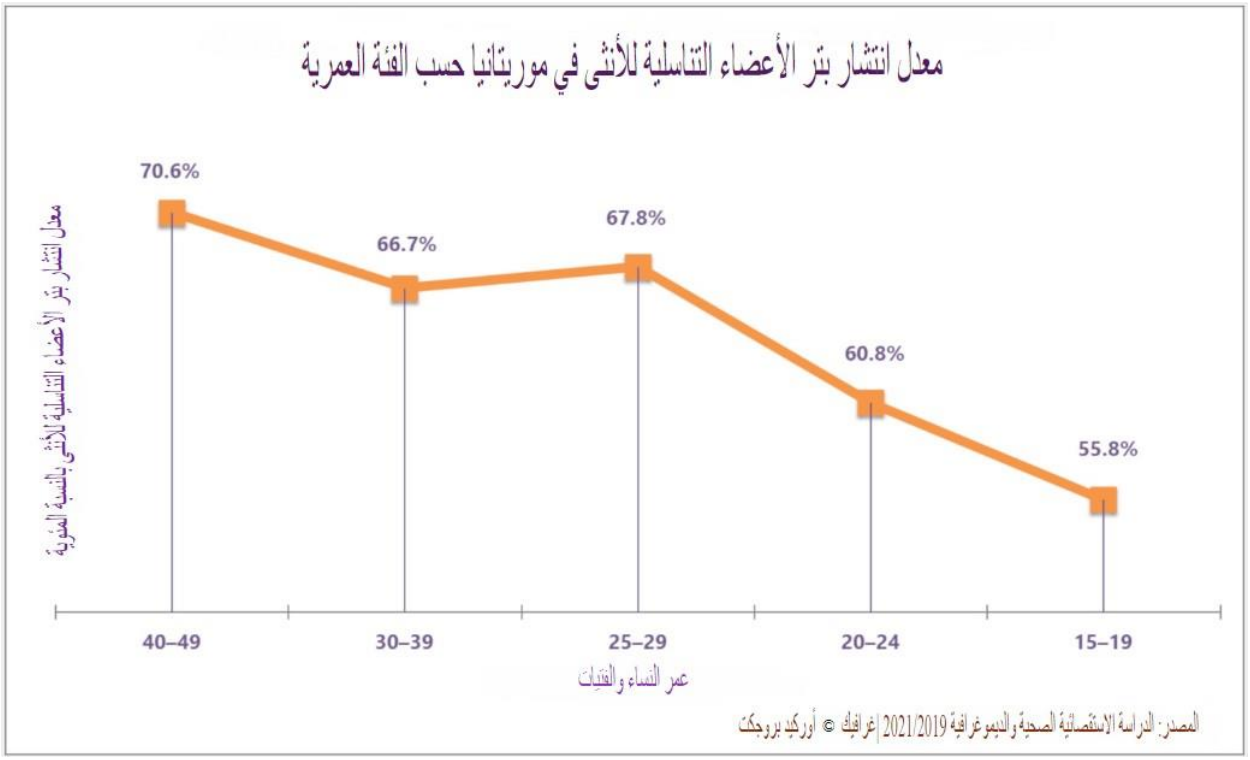

يبين تحليل أحدث البيانات حسب الفئة العمرية أن معدل الانتشار بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 40 و49 عاما قد بلغ 70.6%، في حين أنه انخفض في الفئة العمرية الأصغر إلى 55.8%.[5] بالرغم من أن نسبة قليلة من النساء قد تم قطعهن بعد بلوغهن سن 15، إلا أن البيانات تشير إلى وجود اتجاه نحو معدل انتشار أقل بين النساء الأصغر سنا.

بتر الأعضاء التناسلية للأنثى عبر الحدود

في بعض البلدان التي أصبح فيها بتر الأعضاء التناسلية للأنثى غير قانوني، أضحت الممارسة تجرى في السر وعبر الحدود لتجنب المقاضاة. إنه من المعروف أن التنقل عبر الحدود من أجل بتر الأعضاء التناسلية للأنثى يتم في موريتانيا، رغم أنه لا تتوفر معلومات كافية عن حجم هذا المشكل. في الأعوام الأخيرة، صارت محاولات لوضع برامج عبر الحدود من أجل معالجة هذه القضية (على سبيل المثال، السنغال).[6]

البتر الطبي للأعضاء التناسلية للأنثى

يبدو أن معدل انتشار البتر الطبي في موريتانيا منخفض. فقد تم قطع 0.3% من الفتيات بين سن 0 و14 من قبل عاملين في الرعاية الصحية.[7]

القانون

حاليا، تجرم **المادة 12 من قانون رقم 2005-015 المتعلق بالحماية الجنائية للطفل (2005)**[8] وتحدد عقوبة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى الممارس على الأطفال دون سن 18 في موريتانيا. لا يتناول هذا القانون بشكل صريح التدبير أو المساعدة أو التحريض على هذه الممارسة، ولا عدم الإبلاغ عن بتر الأعضاء التناسلية للأنثى المخطط له أو الذي تم تنفيذه . ومع ذلك، يجرم القانون بتر الأعضاء التناسلية للأنثى الممارس من قبل العاملين في الرعاية الصحية.

في الآونة الأخيرة، شدد **القانون رقم 2018-024، المدونة العامة لحماية الطفل (2018)** على أن بتر الأعضاء التناسلية للأنثى يعرض الطفل (أقل من 18 عاما) للمعاملة اللاإنسانية والقاسية والمهينة (بموجب **المواد 79-80**) مشيرا إلى العقوبات المنصوص عليها في قانون 2005.[9]

في سنة 2016، وافق مجلس وزراء حكومة موريتانيا على **نصوص مشروعي قانون جديدين بشأن العنف الجنسي والصحة الإنجابية**. وبحسب ما ورد، تضمن المشروعان القانونيان حظر بتر الأعضاء التناسلية للأنثى وفرض عقوبات على الجناة بموجب قانون العقوبات.[10]

بعد ذلك، سحبت الحكومة قانون العنف الجنسي من مجلس النواب في كانون الثاني/ يناير 2019، ويقال أنه لا يزال ينتظر المزيد من التعديلات. تم تبني **قانون الصحة الإنجابية** من قبل مجلس النواب في تشرين الأول/أكتوبر 2017، حيث تم ذكر بتر الأعضاء التناسلية للأنثى من بين أعمال أخرى للعنف الجنسي، في **المادة 22**، والتي تنص على أنها 'محظورة ويعاقب عليها بموجب البنود القانونية'.[11]

وبحسب ما ورد، فإن **تطبيق القانون** في موريتانيا ضعيف حتى الآن، حيث لا تتوفر معلومات كافية حول قضايا بتر الأعضاء التناسلية للأنثى التي تم رفعها إلى المحكمة. كما أن المعلومات حول ما إذا كان قد تم تنفيذ أي أحكام غير متوفرة على نطاق واسع. في سنة 2019، تعهدت الحكومة الموريتانية والأطراف المعنية بإدخال قوانين أكثر شمولية وصرامة بشأن بتر الأعضاء التناسلية للأنثى (انظر أدناه).

العمل من أجل القضاء على بتر الأعضاء التناسلية للأنثى

تعتبر **وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة** الجهة المعنية بالعمل على إنهاء بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في موريتانيا،[12] حيث تم أولا وضع **الإستراتيجية الوطنية للتخلي عن بتر الأعضاء التناسلية للأنثى** سنة 2007 لخلق بيئة مؤسساتية مناسبة للعمل وتعزيز حجم التدخلات وتطوير برنامج متكامل للاتصال.[13] تبع ذلك مرسوم وزاري سنة 2008 بإنشاء **لجنة وطنية لمعالجة العنف الجنسي، بما في ذلك بتر الأعضاء التناسلية للأنثى**. كما تم تحديث الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنسي لفترة 2016-2019، ليتم تحديثها واعتمادها مؤخرا من قبل مجلس الوزراء لفترة 2020-2024.

بالإضافة إلى ذلك، في يناير 2010، أصدر رجال دين بارزون في موريتانيا **فتوى** تدين ممارسة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى باعتبارها تؤثر سلبا على الصحة.[14]

تعمل موريتانيا منذ سنة 2011 بالاشتراك مع **البرنامج المشترك لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف للقضاء على بتر الأعضاء التناسلية للأنثى**. تشمل استراتيجيات إنهاء بتر الأعضاء التناسلية للأنثى التعليم ودعم المجتمع، والإعلانات العامة، وتعزيز السياسات والقوانين. تم إدخال بند في الميزانية الحكومية للعمل على إنهاء بتر الأعضاء التناسلية للأنثى سنة 2016، وتم كذلك تضمين هذه الممارسة أيضا باعتبارها أحد اهتمامات الصحة العمومية في **الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2016-2020) والاستراتيجية الوطنية للنمو السريع والازدهار (2016-2030)**.[15]

بعد حملات توعية مكثفة، قامت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك، وجمعية الأئمة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني عبر موريتانيا بإبراز قضية العنف الجنسي للعلن، بما في ذلك بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، لتتغير بذلك المواقف الشعبية.[16]

حسب مصادر حكومية، خلال سنتي 2014 و2018، أعلن 682 مجتمعا قرويا، يبلغ عدد سكانهم 737 ألف نسمة، علنا التخلي عن هذه الممارسة. شكلت هذه القرى لاحقا لجانا مجتمعية مؤلفة من ممثلين دينيين وقابلات وقادة مجتمعيين وجمعيات نسائية لمراقبة التخلي المستمر عن بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.[17]

على الرغم من أن المجتمع المدني أفاد بأن انتشار بتر الأعضاء التناسلية للأنثى قد انخفض في بعض المناطق استجابة للتدخلات، إلا أن النظام القانوني لم يدعم هذه الجهود لحد الآن، وأعربت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لموريتانيا عن قلقها[18] من خلال أحدث تقرير لها سنة 2019 من استمرار بتر الأعضاء التناسلية للأنثى 'على نطاق واسع في بعض المناطق والمجموعات العرقية'.

أوصت لجنة حقوق الإنسان بأن يحمي التشريع جميع النساء والفتيات من بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، وأن يتم التحقيق فورا في جميع الحالات، ومعاقبة الجناة والمتواطئين معهم على النحو المناسب. يجب أن يحصل ضحايا بتر الأعضاء التناسلية للأنثى على الخدمات الطبية والاجتماعية المناسبة، كما يجب تعزيز البرامج التعليمية للقضاء على هذه الممارسة. أوصت لجنة حقوق الإنسان أيضا باتخاذ جميع الخطوات اللازمة للقضاء على زواج الأطفال في موريتانيا.

في شباط/ فبراير 2019، عقدت ورشة عمل وطنية مع ممثلي الحكومة والأطراف المعنية، بما في ذلك الجمعية الموريتانية للممارسات التي تؤثر على صحة النساء والأطفال والمنظمة غير الحكومية الدولية لا سلام بدون عدالة، بدعم من اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان لمناقشة التقدم المحرز في العمل على إنهاء بتر الأعضاء التناسلية للأنثى والتوصية بتشديد التشريعات الوطنية لمكافحة هذه الممارسة.[19]

المصادر

1 - **('DHS):** Office Nationale de la Statistique (ONS), ministère de la Santé (MS), et ICF (2021) Enquête *Démographique et de Santé en Mauritanie 2019–2021*. Nouakchott, Mauritanie et Rockville, Maryland, USA : ONS, MS, et ICF. Available at https://www.dhsprogram.com/pubs/pdf/FR373/FR373.pdf (accessed 15 September 2022).
- United Nations Development Programme (2021) *Human Development Reports*. Available at https://hdr.undp.org/data-center/specific-country-data#/countries/MRT (accessed 15 September 2022).
- Equal Measures 2030 (2022) *Back to Normal is Not Enough: 2022 SDG Gender Index Report*. Available at https://www.equalmeasures2030.org/wp-content/uploads/2022/03/SDG-index_report_FINAL_EN.pdf (accessed 15 September 2022).
- Country Meters (2022) *Mauritania*, 15 September. Available at http://countrymeters.info/en/Mauritania.
- Central Intelligence Agency (2022) *World Factbook: Mauritania*. Available at https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/central-african-republic (accessed 15 September 2022).

2 DHS, p.334.

3 **('MICS'):** L'Office National de la Statistique (2016) *Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples, 2015, Résultats clés*, p.170. Nouakchott, Mauritanie. Available at https://mics-surveys-prod.s3.amazonaws.com/MICS5/West%20and%20Central%20Africa/Mauritania/2015/Key%20findings/Mauritania%202015%20MICS%20KFR_French.PDF.

4 - MICS, p.118.
- DHS, p.334.

5 DHS, p.334.

6 Tostan (2014) *Communities in Mauritania and Senegal Work Together Towards Abandoning Female Genital Cutting (FGC)*, 10 September. Available at https://www.tostan.org/communities-mauritania-and-senegal-work-together-towards-abandoning-female-genital-cutting-fgc/.

7 DHS, p.339.

8 République Islamique de Mauritanie (2005) O*rdonnance n°2005-015 portant protection pénale de l'enfant*. Available at http://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/MONOGRAPH/73641/75348/F518879681/MRT-73641.pdf.

9 *28 Too Many correspondence with OHCHR Mauritania*, May 2019.

10 UNFPA-UNICEF Joint Programme on Female Genital Mutilation/Cutting (2017) *2016 Annual Report of the UNFPA-UNICEF Joint Programme on Female Genital Mutilation/Cutting: Accelerating Change*, p.53. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNFPA_UNICEF_FGM_16_Report_web.pdf.

11 - *Ibid*.
- *28 Too Many correspondence with OHCHR Mauritania*, May 2019.

12 République Islamique de Mauritanie (2014) *Ministére des Affaires Sociales, de l'Enfance et de la Famille*. Available at http://www.masef.gov.mr/spip.php?page=recherche&lang=fr&recherche=MGF&Image49.x=10&Image49.y=8.

13 UN Women (undated) 'Mauritania', *Global Database on Violence Against Women*. Available at http://evaw-global-database.unwomen.org/en/countries/africa/mauritania?formofviolence=c1acf03e0c694de38a557407ce413e65.

14 Laura Adolphe (2010) 'Des imams interdisent l'excision en Mauritanie', *Afrik.com*, 18 January. Available at http://www.afrik.com/article18522.html.

15 UNFPA-UNICEF Joint Programme on Female Genital Mutilation/Cutting, *op. cit*.

16 United States Department of State (2015) *Mauritania 2015 Human Rights Report*, pp.17–18. Available at https://photos.state.gov/libraries/mauritania/231771/PDFs/2015%20Human%20Rights%20Report.pdf.

17 *28 Too Many correspondence with OHCHR Mauritania*, May 2019.

18 United Nations Human Rights Committee (2019) *International Covenant on Civil and Political Rights: Concluding observations on the second periodic report of Mauritania*, 23 August. Available at https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CCPR/C/MRT/CO/2&Lang=En (accessed 29 January 2020).

19 No Peace Without Justice (2010) *Les Mutilations Génitales Féminines et la Loi – Atelier parlementaire, 3–4 Février Nouakchott, Mauritanie : Déclaration Finale*. Available at http://www.npwj.org/GHR/Les-Mutilations-G%C3%A9nitales-F%C3%A9minines-et-la-Loi.html (accessed 29 January 2020).

صورة الغلاف: أتيلا جندي (2006) فتاة محلية تبيع أشياءها في السوق في 5 كانون الثاني/ يناير2006، في نواكشوط. يعتبر سوق المدينة مكانا مهما للزيارة.

معرف مخزون الصورشاتر ستوك: 590011165

يرجى ملاحظة أن استخدام صورة أي فتاة أو امرأة في هذا التقرير لا يعني أنها خضعت أو لم تخضع لبتر الأعضاء التناسلية للأنثى.

© Orchid Project & 28 Too Many 2023

Version 1, 2023

research@orchidproject.org